الجامعة الليبية الدولية للعلوم الطبية

رؤية ليبيا الواعدة

2030

نثق في قدرتنا على بناء دولتنا

منشورات الجامعة الدولية

2023

المقدمة

بادرت الجامعة الليبية الدولية للعلوم الطبية، انطلاقاً من مسؤوليتها الاجتماعية بدعوة فرق من الخبراء والمختصين في مجالات مختلفة. وذلك لإعداد رؤية ليبيا الواعدة، نحسبها تأخرت لتستجيب لمتطلبات أبناء الشعب الليبي الذي طالما احتفظ منذ نيله الاستقلال، ومرورا بكل المراحل السياسية التي صاحبت قيام الدولة، ووصولا إلى انتفاضة فبراير 2011م، بآمال عريضة وطموحات عالية وتوقعات مرتفعة حول تحقيق الديمقراطية وسيادة القانون، وبناء دولة عصرية تنجز التنمية الشاملة، وتقضي على التهميش الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وتصون الحقوق السياسية والمدنية والحريات العامة. ولكن سرعان ما تبخرت الآمال وتبددت الطموحات وانهارت التوقعات، ودخلت ليبيا في نفق مظلم من الصراعات المسلحة والنزاعات السياسية والتوترات الاجتماعية والخلافات الجهوية، وبدا أن حلم بناء الدولة المدنية الديمقراطية بعيد المنال، بل أصبح الحفاظ على كيان الوطن ذاته ووحدته، معرضا لخطر حقيقي وداهم.

الراهن أن كل هذه التحديات والمشاكل والأزمات هي عبارة عن أعراض ومظاهر لأزمة أكثر عمقاً وخطورة، فجميعها ناتجة عن عجز النخب السياسية والاجتماعية عن بلورة رؤية مجتمعية مشتركة حول ما الذي تعنيه ليبيا ؟ وما يجب أن تكون عليه؟ وما الذي يعنيه مفهوم الدولة الديمقراطية المدنية؟ وما مضامين حقوق المواطنة؟

ويمثل مشروع بلورة هذه الرؤية الوطنية العامة والشاملة، التحدي الأساسي الذي يواجه المجتمع الليبي، حيث إن غياب هذه الرؤية قد يؤدي إلى مزيد من الفوضى والتشرذم والصراع بين مختلف التيارات والأحزاب والجهات.

إننا نحتاج إلى عقد اجتماعي يتشكّل عبر توافق جميع مكونات المجتمع الليبي دون إقصاء، يستند على رؤية وطنية شاملة ومشتركة، وينتج عنه دستور يعكس محتويات العقد ومضمون الرؤية، ويؤدي إلى تأسيس دولة تتمتع بشرعية حقيقية وقوية.

إننا – نحن الليبيين – أمام أحد مسارين: إما أن نستمر في صراعاتنا الضيقة، وفي لوم بعضنا بعضاً عن مآسي الماضي والحاضر وآلامهما، وفي تدمير مقومات العيش المشترك، وفي تفكيك مكونات الوطن الواحد؛ وإما أن نستمع لصوت العقل ونجلس جميعا معا، ونركّز على بناء مستقبل أفضل، وعلى تأسيس دولة مدنية ديمقراطية قائمة على سيادة القانون والتسامح وعدم الإقصاء.

وينطلق مشروع رؤية ليبيا الواعدة 2030 من قراءة عميقة وشاملة لواقع أحداث الأعوام الخمس عشرة الأخيرة في ليبيا، وعلى وجه التحديد منذ عام 2008 الذي شهد صياغة مشروع رؤية ليبيا 2025 الذي تنبأ بشكل واضح، ومن خلال سيناريو استمرار الأوضاع الراهنة وديناميّاته وتداعياته، "أن المجتمع الذي تحركه هذه الديناميات وما تفضي إليه من تداعيات، مجتمع محبط، يائس، مفكك، مغترب، مضطرب، تحكمه دولة ضعيفة، تابعة، ومخترقة، ومهددة."

ويعدُّ مشروع رؤية ليبيا الواعدة 2030 امتداداً لمشروع ليبيا 2025 وتحديثاته في مشروع ليبيا 2040 الذي أعده مجلس التخطيط العام عام 2012. وبناءً على ذلك، فإن هذا المشروع يتأسس على مفهوم الأمن الإنساني بأبعاده القانونية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والصحية والبيئية، وما يستلزم من استحقاقات الانفتاح الثقافي، والتنمية المستدامة، والتنافسية، والحكم الرشيد، والمواطنة المتساوية، والسلم الاجتماعي، ومجتمع المعرفة.

وبحسبان أن الأحداث التي عصفت بالمجتمع الليبي منذ فبراير 2011 تلقي بظلالها القاتمة على الأوضاع الأمنية والقانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، فإنه يتعين أن تتضمن غايات رؤية 2030 وأهدافها الاستراتيجية، أبعاداً تتعلق بمعالجة تداعيات صراعات المرحلة الانتقالية، وأبعاداً تتعلق ببناء الدولة المدنية والتأسيس لسيادة القانون ، وتحقيق الأمن الإنساني بكل أبعاده واستحقاقاته.

وفي الوقت الذي تقدّم فيه الجامعة الدولية نتائج هذا العمل، ندعو أن يتحول مشروع ليبيا الواعدة 2030 إلى مشروع مجتمعي، يشارك في تنفيذه جميع مكونات المجتمع الليبي ،وأن يتم تبنيه من قبل الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، من خلال عقد الندوات وحلقات النقاش والبرامج الإعلامية، التي تسهم فيها هذه المكوّنات والأطياف والمؤسسات، بحيث يصبح ملكاً مشتركاً للجميع ويعملون على تحويله إلى واقع عيان.

أ.د. محمد سعد مبارك

رئيس الجامعة

التوطئة

الرؤية حدس استشرافي يرنو إلى المستقبل، يتوسل التقصي الموضوعي للواقع، وينكر الارتهان لمقتضياته، ويسعى إلى تجاوزه. غير أن الرؤية في غياب إرادة سياسية ودعم مجتمعي تظل مجرد صورة ذهنية لغد منشود، مجرد حلم يراود مجموعة من الخبراء.

ولا يقاس إتقان صناعة الرؤى بما تسفر عنه من خطط استراتيجية، بقدر ما يقاس بوجاهة الركائز التي تنهض عليها، وبدقة وحداثة البيانات والدراسات التي استقرئ وحُلّل بموجبها أداء القطاعات المراد تطويرها، ورُصدت وفقها الاختلالات ومكامن الضعف التي تعاني منها هذه القطاعات، وقُوربت من منظورها القيمي والثقافات التي تحكم الممارسات والسلوكيات الغالبة في كل قطاع، وحددت تأسيساً عليها التحديات والمخاطر التي تعوق التحولات الجذرية المرجوة ومكامن القوى الممكن استثمارها والفرص الممكن اغتنامها في الاستجابة لهذه التحديات والمخاطر، وبالنجاح في عقد موازنة دقيقة بين الرغبة في تحقيق تطلعات المجتمع، والثقة في قدرته على تحمل أعباء تحقيقها.

وصناعة الرؤى عملية مركبة تتسم بصبغة تراكمية بيّنة، فهي لا تعيد اختراع العجلة ،بل تقوم على تجارب شعوب مرت بظروف مشابهة، وهذا ما يجعل الرؤى متقاربة حدَّ التشابه، كما لو أنها تستنسخ مبادئ وقيماً وتوجهات وغايات وأهدافاً متماثلة. وهكذا نجد أن أفكاراً على شاكلة تقليص دور الدولة، والتنمية المستدامة، وسيادة القانون، ومكافحة الفساد، والمشاركة السياسية، وحقوق المواطنة، والإصحاح البيئي، والإصلاح السياسي، والمجتمع المعرفي، والحكم الرشيد، عادةً ما ترد في كل الرؤى، حيث التفاوت بينها

إما راجع إلى اعتبارات شكلية، تتعلق بأسلوب الصياغة ودقتها، أو اعتبارات مضمونة، ترتبط بترتيب الأولويات، المتوقف على الطور الذي بلغه المجتمع في عملية التحديث، أو قدر الحرية المتاح، المتوقف على القيود المفروضة على صناع الرؤية.

ولهذا السبب لا تستبان جدة الرؤى في متونها، بقدر ما تستبان فيما تأسست عليه من مدخلات وأفضت إليه من مخرجات. تحديداً، لا يتضح تفرد الرؤى ومكامن اختلافها إلا في أسلوبها في رصد الواقع الذي تستجيب لاختلالاته أو تحاول تطويره، أو ترسمها لملامح الثقافة التي تشكل البيئة الحاضنة لما يسود من ميول وتوجهات وسلوكيات، أو كشفها عن المفاهيم المغلوطة والشائعة في مختلف القطاعات، فمثل هذه المدخلات محتم أن تتأثر بخصوصيات اجتماعية وتاريخية واقتصادية تختلف من مجتمع إلى آخر.

ولا ريب في أن هذا الاختلاف في المدخلات يحدث أثره في المخرجات، في المشاريع التنفيذية التي تحيل إليها الرؤية، وهذا ما يجعل المخرجات موضعاً مناسباً آخر للتفاوت بين الرؤى.

والقيام بعملية رصد المدخلات، واقتراح ما يناسبها من مخرجات، مهمة أنجزها صناع هذه الرؤية بشكل جزئي في التقارير المرفقة، التي جاءت في شكل محاولات لتسليط الأضواء على محاور قطاعية بعينها، تأسست على أوراق أعدها مختصون ودارت حولها نقاشات مع خبراء ومهتمين. ولهذا فإنه لا يتوقع للإحساس بأهمية الرؤية، وبأصالتها وجدتها وولائها لخصوصيات مجتمعية، أن يُستشعر من الاطلاع على متن الرؤية بقدر ما يتوقع استشعاره من التقارير الملحقة بها.

غير أن هذه التقارير لا تستنفد، وليس في وسعها أن تستنفد كل المحاور، فهذه مهمة يفترض أن تقوم بها وزارة التخطيط، أو المجلس الوطني للتخطيط، أو تنجز على مستوى الوزارات النوعية أو المراكز البحثية، لأنها تتطلب بيانات ومعلومات ليست ميسرة إلا لديها، وخبراء ومختصين هي أدرى بخبراتهم وتخصصاتهم وبأمثل سبل الإفادة منهم، وما

التقارير التي نلحقها بهذه الرؤية إلا محاولة لتأمين بعض الأفكار التي قد تستأنس بها هذه المؤسسات.

شعار الرؤية يوجز فكرتها : "نثق في قدرتنا على بناء دولتنا"

- الثقة: فقدها من أهم نقاط الضعف التي تواجه تحقيق الرؤية، واستعادتها نقطة انطلاق التحولات الجذرية المستهدفة فيها.

- القدرات: تحقيق الرؤية رهن لبناء القدرات، بما يشمله من صقل للمهارات، واستثمار أمثل للموارد.

يبقى أن نشير إلى أننا استفدنا كثيرا من جهود رؤيوية سابقة، أبرزها "ليبيا 2025: رؤية استشرافية" التي أنجزها مركز البحوث والاستشارات بجامعة قاريونس في مايو 2007 بتكليف من مجلس التخطيط الوطني، وتحديثها الذي أنجزه هذا المجلس في يونيو 2013. غير أن الوقائع التي شهدتها البلاد في أربع السنوات الأخيرة أحدثت نقلات نوعية في حجم الدمار وحدة الصراع، والرؤية التي نوطئ لها تضمّن استجابات محددة لهذه النقلات. حقيقة أن معظم المساهمين لم يكونوا ضمن المشاركين في صناعة تلك الرؤية وتحديثها أثرت بدورها في بنية رؤيتنا هذه وفي نسيجها وفيما أسفرت عنه من وثائق.

الشكر موصول لكل من أسهم في هذا العمل، سواء بالمشاركة في حلقات النقاش التي تأسس عليها، أو في صياغة الرؤية، وللجامعة الليبية الدولية للعلوم الطبية التي تكفلت بتأمين مقر لعقد جلسات أعضاء الفريق وتأمين ما احتاجوا إليه من عون.

وختاماً لا يسعنا سوى أن نقول إن هذا الجهد قد بذل طوعا لوجه الله والوطن، وإننا نأمل أن يجد الإرادة السياسية والدعم المجتمعي القادرين على ترجمته وتحمل كلفة ترجمته إلى واقع ملموس.

الرؤية

ليبيا الواعدة دولة تحافظ على هويتها وتواكب الحداثة وينعم أهلها بعيش كريم.

- على الرغم من أوجه العولمة الإيجابية المتعددة، فإن لدى الأقوياء رغبة ومصلحة في فرض آليات القولبة والمحاكاة بغرض تنميط المشاعر والأمزجة وتنامي حاجات استهلاكية متشابهة، يلبيها اقتصاد السوق الذي يسيطرون عليه. وهذا وجه العولمة الذي تلزم مقاومته عبر الاعتصام بحبل الهوية، بكل ما تمثله من خصوصيات ثقافية، وتأكيد على وحدة تراب الوطن وسيادته.
- يختزل مفهوم الحداثة الكثير من القيم الإيجابية التي أصبحت تشكّل أبرز معالم الحضارة الإنسانية المعاصرة، كالرهان على العلم، ودولة المؤسسات، وسيادة القانون، والانفتاح على الآخر، وحرية الإعلام، وفتح الآفاق للابتكارات التقنية والإبداعات الفنية، وإعمال المقاربات النقدية.
- يحيل مفهوم العيش الكريم إلى مفاهيم العدالة الاجتماعية، والتنمية المستدامة، وحقوق المواطنة، والأمن الإنساني، الذي يحيل بدوره إلى الأمن الشخصي، والسياسي، والاقتصادي، والصحي، والبيئي.

الركائز

- المواطنة المتساوية.
- الحكم الرشيد.
- السلم الاجتماعي.
- سيادة القانون.
- الانفتاح الثقافي .
- التنمية المستدامة.
- مجتمع المعرفة.

عناصر القوة ومواطن الضعف

عناصر القوة:

- التجانس الاجتماعي.
- التنوع الثقافي.
- الموقع الاستراتيجي.
- اعتدال المناخ وندرة الكوارث الطبيعية.
- مؤشرات صحية إيجابية.
- نسبة أمية متدنية.
- موارد بشرية شابة قابلة للتطوير.

- الوعي بمخاطر التحديات
- شيوع القيم الدينية الوسطية.
- بواكير التطور الثقافي.
- الرغبة في التغيير.
- الانفتاح على مجتمع المعرفة.
- استشعار الحاجة إلى سيادة القانون.
- موارد طبيعية متنوعة .

مواطن الضعف:

- ضعف الدولة وتفككها.
- الإحباط العام.
- انتشار الفساد .
- انتشار الجريمة المنظمة والعابرة للحدود.
- ضعف الأطر الإدارية والمؤسسية والقانونية.
- اعتماد الاقتصاد على مصدر وحيد .
- تخلف البنية التحتية.
- اختلال هيكل القوى العاملة.
- تدني القدرات التنافسية.

- سوء أداء القطاعات الخدمية.
- خلل الكثافة السكانية.
- ضعف مصادر تمويل القطاعات ذات الجدارة الاجتماعية .
- غياب القيادة الاستراتيجية .
- غلبة ثقافة المحاصصة على ثقافة الكفاءة.
- ضعف المؤسسات الأمنية.
- تداعيات النزاعات المسلحة والحرب على الإرهاب.
- ضعف مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية.
- تخلف التشريعات .

التحديات والفرص

التحديات :

- سياسية وأمنية.
- اجتماعية.
- اقتصادية.
- ثقافية.
- مائية وبيئية.
- التنمية البشرية .
- تقنية.

تحديات سياسية وأمنية:

- اختلال التوازن السكاني والاقتصادي بين ليبيا وجيرانها.
- نشوب نزاعات مسلحة.
- سطوة الميليشيات.
- انتشار السلاح وتردي الوضع الأمني.
- تشظي العملية السياسية.
- تكرس خطاب سياسي إقصائي وتخويني.
- تدخل القوى الخارجية.
- تفكك المؤسسات الأمنية.
- تغيرات البيئة العالمية والإقليمية.
- بروز المدن والقبائل المسلحة.
- ظهور الأفكار التكفيرية.
- تزايد الهجرة اللاشرعية.

تحديات اجتماعية:

- انتشار تعاطي المؤثرات العقلية.
- ازدياد درجة التفكك الأسري.
- هيمنة الثقافة الذكورية.

- اختلال عملية التنشئة الاجتماعية.
- هيمنة التوجهات القبلية والجهوية.
- ارتفاع معدلات الجريمة.
- نشوء ظاهرة التهجير والنزوح القسري.
- بوادر تفكك النسيج الاجتماعي.
- تهميش ذوي الإعاقة.

تحديات اقتصادية:

- تدني القدرة التنافسية لدى القطاع الخاص.
- انكشاف الاقتصاد الليبي.
- هيمنة الاقتصاد الريعي
- تخلف مؤسسات التمويل الوطنية
- اختلال البنية الاقتصادية
- عجز سوق العمل عن الاستجابة لمتطلبات الاقتصاد
- إشكال هوية الاقتصاد
- تفاقم معدلات البطالة
- هيمنة الاقتصاد الموازي

تحديات ثقافية:

- تكرس خطاب انغلاقي إقصائي.
- ضعف ثقافة الحوار وقبول الآخر.
- عطالة العقول الوطنية.
- بروز الفكر الظلامي وتوجهات العنف.
- تفشي ممارسة استيفاء الحق بالذات .
- شيوع ظاهرة العقاب الجماعي .
- تشوه صورة ليبيا في الخارج.
- هيمنة العقلية الريعية وثقافة الغنيمة.
- تبني نظرة دونية للمهن الحرفية.
- مقاومة أصحاب المصالح للتغيير.
- هشاشة الثقافة المدنية.
- سيطرة ثقافة القطاع العام.
- شيوع ثقافة الارتجال والاستسهال.
- استشراء ثقافة الفساد.
- تدني مستويات الإبداع والأداء الفني .
- ضعف الالتزام بأخلاقيات المهنة.

تحديات مائية وبيئية

- ندرة الموارد المائية الطبيعية.
- غياب الوعي البيئي.
- تفاقم مشكلة التصحر.
- إغفال الأثر البيئي في المشاريع.
- تهدد الحياة البرية بالانقراض.
- الصيد البحري الجائر .

تحديات التنمية البشرية:

- غياب استراتيجية وطنية للتنمية البشرية.
- ضعف المعدلات الحقيقية للتنمية البشرية.
- تدهور قطاع التعليم.
- تدهور قطاع التكوين المهني والحرفي.
- تزايد الهجرة للمناطق الحضرية.
- تعاظم مشاكل القطاع الصحي.

تحديات تقنية:

- ضعف البنى الأساسية لمنظومات الهواتف النقالة.
- ضعف البنى الأساسية لمنظومات الإنترنت.
- تخلف القطاعات عن مواكبة العصر الرقمي.
- عدم مواكبة نظام التعليم لمعارف ومهارات العصر الرقمي.

- الأمية التقنية لدى شرائح واسعة من المجتمع.
- عدم مواكبة التشريعات لمتطلبات العصر الرقمي.
- ضعف الإنتاج الفكري الليبي في الفضاء الافتراضي.

الفرص :

- الصالح الدولي في استقرار البلاد .
- التذمر العام من التكاليف ا لباهظة لحالة الفوضى وعدم الاستقرار.
- عدم وجود حاضنة اجتماعية للتنظيمات الإرهابية والمليشيات.
- المطالبة بوجود جيش وطني قوي يحفظ هيبة وسيادة الدولة.
- انتشار شعور قوي بين الليبيين بضرورة الحفاظ على وحدة الدولة الليبية.
- إيمان شرائح واسعة من الليبيين بضرورة التعايش السلمي بين الليبيين.

المنظورات الاستراتيجية وأهدافها العامة

1) الأمني والسيادي: تحقيق أمن الوطن والمواطن.
2) المؤسسي القانوني: ترسيخ سيادة القانون وقيام الدولة المدنية.
3) الاقتصادي: بناء اقتصاد منتج ومتنوع وتنافسي.
4) الثقافي: تبني خطاب ثقافي منفتح ومتنوع .
5) الخدمي: تطوير القطاعات الخدمية بما يواكب العصر.
6) المعرفي: توطين مفهوم إدارة المعرفة.
7) العدالة الانتقالية: إنجاز العدالة ومعالجة آثار الصراع.
8) البيئي: الحفاظ على بيئة نظيفة وصحية ومستدامة.

9) السياسة الخارجية: تعزيز دور ليبيا الإيجابي إقليمياً وعالمياً.

المنظور الأمني والسيادي:

<u>تحقيق أمن الوطن والمواطن</u>

- تحديث القوانين التي تنظم وتحكم المؤسستين العسكرية والأمنية.
- تطبيق معايير الجودة في عمل المؤسستين العسكرية والأمنية.
- وضع برنامج وآليات نزع السلاح من الأفراد والجماعات والمناطق.
- إعادة تنظيم المؤسستين العسكرية والأمنية .
- تحديث أساليب الإدارة والتدريب والعمليات في المؤسستين العسكرية والأمنية.
- تنمية الموارد البشرية في المؤسستين العسكرية والأمنية.
- تعزيز الحوافز المادية والمعنوية لمنتسبي المؤسستين العسكرية والأمنية.
- تحسين معايير قبول منتسبي المرافق التعليمية العسكرية والأمنية.
- تنمية وعي منتسبي المؤسستين العسكرية ، والأمنية في مجالات حقوق الإنسان ومحاربة الفساد وتعزيز الشفافية والتأكيد على الالتزام بها.
- تحديث البنية التحتية وتحسين بيئة العمل في المؤسستين العسكرية والأمنية.
- تحديث المناهج التعليمية ، وطرق التدريس والتعليم والتدريب بالمرافق التعليمية التابعة للمؤسستين العسكرية والأمنية.
- استخدام التقنية والوسائل الحديثة في مراقبة وحماية الحدود .
- مكافحة تهريب البشر والسلع والمؤثرات العقلية عبر الحدود.
- تطوير التعاون مع الدول المجاورة في المجال الأمني.

- تنمية وتعزيز المشاركة المجتمعية في حفظ الأمن.
- محاربة الثقافة المليشياوية لصالح الالتزام بالمهنية والتراتبية والانضباط.
- وضع آليات للتفتيش والرقابة المستقلة على المؤسستين العسكرية والأمنية.

منظور الإطار المؤسسي والقانوني:

تعزيز سيادة القانون وقيام الدولة المدنية

- تبني دستور يؤسس لحقوق المواطنة وواجباتها.
- تحديث القوانين التي تنظم وتحكم المؤسسات الحكومية.
- تطبيق معايير الجودة .
- إعادة تنظيم المؤسسات الحكومية .
- ضمان التزام المؤسسة العسكرية بالمسار الديمقراطي المدني.
- تحديث أساليب الإدارة والتدريب والعمليات .
- تنمية الموارد البشرية .
- تعزيز الحوافز المادية والمعنوية للعاملين وتحسين معايير قبولهم.
- تحديث البنية التحتية وتحسين بيئة العمل.
- تمنية وعي العاملين بالمؤسسات الحكومية في مجالات حقوق الإنسان ومحاربة الفساد وتعزيز الشفافية والتأكيد على الالتزام بها.
- وضع وتطبيق قانون لحرية تداول المعلومات.
- تطبيق أساليب الحكم المحلي والنظام اللامركزي.

- تطبيق نظم الحكومة الإلكترونية.
- تنمية الوعي القانوني لدى المواطنين.
- تعزيز قيمة العمل والالتزام بأخلاقيات المهنة.
- وضع آليات التفتيش والرقابة المستقلة على المؤسسات الحكومية.

المنظور الاقتصادي:

<u>بناء اقتصاد منتج ومتنوع وتنافسي</u>

- تعزيز التوجهات التنافسية.
- تولي الدولة إدارة الاقتصاد على المستوى الكلي وضمان توفير الخدمات ذات الجدارة الاجتماعية.
- تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي.
- تعزيز دور القطاع الخاص في النشاطات الاقتصادية.
- تأسيس شراكات بين القطاعين العام والخاص.
- الاهتمام بالاقتصاد الخدمي والمعرفي.
- تيسير إجراءات تأسيس شركات القطاع الخاص.
- تطوير قطاع التأمين والمصارف.
- إصلاح النظام الضريبي.
- قصر دور المصرف المركزي على وضع السياسات النقدية ورقابة تنفيذها.
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- تطوير مشاريع للطاقات البديلة.
- تشجيع الاستثمار في الصناعات والثروات البحرية.
- تعزيز تجارة العبور وإنشاء مناطق حرة.
- تطوير قطاع السياحة .

المنظور الثقافي:

<u>تبني خطاب ثقافي منفتح ومتنوع</u>

- تأمين البيئة المناسبة لازدهار الحياة الثقافية .
- الاهتمام بعملية التنشئة وتطبيق أساليب التفكير الناقد.
- تعزيز مفهوم المواطنة والثقافة المدنية.
- استعادة الاعتزاز بالهوية الليبية وتشجيع الإبداعات الوطنية.
- تعزيز قيمة النزاهة وتقويض ثقافة الفساد.
- محاربة ثقافة الإقصاء والتهميش والانغلاق الفكري.
- غرس قيم التنوع والتسامح وقبول الآخر.
- تشجيع روح المبادرة والريادة.
- تكريس قيم المساواة الجندرية.
- مكافحة ثقافة الارتجال والاستسهال.
- تعزيز قيمة العمل.
- نشر مفهوم التطوعية.

- تطوير إعلام مهني وحر.
- الاهتمام بالموروث الثقافي وتطويره ومقاربته نقديا.
- تطوير الذائقة الفنية وإشاعة الحس الجمالي.

المنظور الخدمي:

تطوير القطاعات الخدمية بما يواكب العصر

- تطبيق معايير الجودة .
- تحديث البنى التحتية الأساسية .
- سن تشريعات وتبني سياسات وتنفيذ مشاريع تحدث نقلات نوعية.
- تحديث سياسات التخطيط .
- تطوير التشريعات التي تنظم الأمن والسلامة والصحة المهنية.

المنظور المعرفي:

توطين مفهوم إدارة المعرفة

- الاستثمار في رأس المال البشري.
- وضع السياسات الداعمة للتحول إلى مجتمع المعرفة.
- وضع استراتيجية رقمية واغتنام الفرص الرقمية .
- بناء القدرات في مجال البحث العلمي وإنتاج المعرفة.
- توسل المنهج العلمي في حل مشاكل المجتمع.
- تيسير الخطاب العلمي والأكاديمي.
- تعزيز التعلم من خلال تنوع محتوى ونظم تقديم المعرفة.

- ضمان حقوق الملكية الفكرية.
- ضمان الحرية في نقل المعرفة واستخدامها وإنتاجها.
- تعزيز قيم الموضوعية والاستقلالية والتحقق.

المنظور البيئي:

<u>الحفاظ على بيئة نظيفة وصحية</u>

- تبني التقنيات الحديثة في تحلية مياه البحر.
- تنمية الوعي البيئي.
- إيلاء أولوية للإصحاح البيئي في الخطط التنموية المستدامة.
- تطوير قوانين حماية البيئة.
- مكافحة التلوث البيئي.
- مكافحة ظاهرة التصحر وتنمية الغطاء النباتي.
- حماية الأحياء البرية والبحرية.
- الاهتمام بالمحميات الطبيعية.
- الاهتمام بمشاريع الطاقة النظيفة.

منظور العدالة الانتقالية:

<u>إنجاز العدالة ومعالجة آثار الصراع</u>

- رتق التمزق في النسيج الاجتماعي.
- الاهتمام بأسر القتلى والمفقودين والجرحى.

- تحقيق المصالحة الوطنية.
- استعادة هيبة الدولة والنظام العام.
- علاج الآثار النفسية للصراع المسلح.
- إعادة إعمار المدن والمناطق المتضررة.
- معالجة أزمة التهجير والنزوح.
- إنصاف الضحايا وجبر الضرر.
- تقويض الأسباب المؤججة للصراع.
- فرض احترام الملكية العامة والملكية الخاصة.
- إصلاح المؤسسات المتعلقة بالعدالة الانتقالية.
- معالجة آثار الصراع على مستوى التنشئة الاجتماعية.
- معالجة اختلالات المنظومة القيمية.
- استعادة وترميم الآثار .
- إدماج الشباب في النشاط السياسي والمدني السلمي.
- إيلاء اهتمام خاص بالقطاعات المدنية التي تأثرت بالصراع.
- بناء جسور الثقة في المجتمع.

منظور السياسة الخارجية:

<u>تعزيز دور ليبيا الإيجابي إقليميا وعالميا</u>

- الحفاظ على كيان الدولة وسيادتها ومراعاة المصلحة الوطنية.

- تطبيق معايير الجودة والكفاءة في السلك السياسي والدبلوماسي .
- احترام التقاليد الدولية للسياسة الخارجية .
- الوفاء بالالتزامات والتعهدات الدولية.
- المساهمة في حفظ السلم والأمن الإقليمي والعالمي.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.
- تفعيل دور ليبيا في المنظمات الدولية والإقليمية.
- رعاية مصالح وحقوق الليبيين في الخارج .
- خطاب سياسي خارجي منفتح مؤسس على أولوية المصلحة الوطنية .
- تحسين صورة ومكانة ليبيا بالخارج.
- دعم الدور الثقافي والإعلامي والسياحي في الخارج.
- تعزيز التعاون الدولي في مختلف مجالات التنمية.
- تشجيع مؤسسات المجتمع المدني على المساهمة تحقيق أهداف السياسة الخارجية.